نفط الجزائر في مخططات الاستعمار الفرنسي ١٩٠٠-١٩٦٢

ا.م.د. اسامه صاحب منعم
جامعة بابل / كلية التربية الأساسية

ا.م.د. احمد ماجد عبد الرزاق
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : osamah.alwan.bscle@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: قانون البترول الصحراوي ، اتفاقيات ايفيان ، حاسي مسعود ، النفط الجزائري ، الحكومة الفرنسية.

كيفية اقتباس البحث

منعم ، اسامه صاحب، احمد ماجد عبد الرزاق، نفط الجزائر في مخططات الاستعمار الفرنسي ١٩٠٠-١٩٦٢، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٢،المجلد:١٢ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Algeria oil in French colonial plans 1900-1962

Dr.Osamah Sahib Muneam
University of Babylon
College of Basic Education

Dr.Ahmed Majed Abdel Razzaq
University of Diyallah
College of Education For Human Sciences

Keywords : AlSaharan Petroleum Law, Evian Agreements, Hassi Messaoud, Algerian oil, French government.

How To Cite This Article
Muneam, Osamah Sahib, Ahmed Majed Abdel Razzaq, The Algeria oil in French colonial plans 1900-1962,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2022,Volume:12,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Algeria suffered from French colonialism that lasted for many decades and left its impact on all aspects of life in Algeria, political and social, most importantly the economic one. Oil and its use globally has made Algeria a large farm to supply the best types of grain and fruits to France. The steps towards searching for it since 1870 and with timid beginnings, did not result until the fifties of the twentieth century except in small discoveries that did not put France in the ranks of the other colonial countries that laid their hands on the most important sources of this wealth in the Arab world and the Middle East, until France converted to exploiting the vast Algerian desert and actually came The result is astonishing with great discoveries that France worked to monopolize for fear of the ambitions of major competing countries and issued laws regulating work and created oil companies It operates and extends the pipelines and creates ports and tankers for the export of crude oil to

France, then allows the participation of other European countries and the United States in partnership contracts with French oil companies and within French terms so that the oil does not come out of the French grip and to benefit from the most important findings of other major oil companies in the methods of research and exploitation of oil , until the year of independence came in 1962, in which Algeria gained its political independence, but the oil remained in the French grip and the oil laws that France created to exploit Algerian oil apply to it.

الملخص:

عانت الجزائر من استعمار فرنسي طويل امتد لعقود طويله ترك ظلاله على جميع اوجه الحياة في الجزائر السياسية والاجتماعية واهمها الاقتصادية اذ من البدا تعاملت فرنسا مع الجزائر كارضا مباحه لفرنسا بالكامل كانه لا سكان فيها فحاولت ربط الجزائر بفرنسا بأساليب متعددة ، منها الاستغلال الاقتصادي فنرى فرنسا قبل ظهور النفط واستعماله عالميا قد جعلت من الجزائر مزرعة كبيره لتوريد افضل انواع الحبوب والفاكهة لفرنسا، وما ان ظهر النفط كمادة مؤمل لها الكثير ان تحل محل الفحم عالميا حتى صارت فرنسا التي حرمت ارضها من نعمة الفحم والنفط ترنو نحو الجزائر لعلها تجد في ارض هذه المستعمرة النفط، وفعلا حثت الخطى نحو البحث عنه منذ عام ١٨٧٠ وبدايات خجولة لم تسفر وحتى خمسينيات القرن العشرين الا عن اكتشافات ضئيلة لاتضع فرنسا في مصاف الدول الاستعمارية الاخرى التي وضعت يدها على اهم منابع هذه الثروة في الوطن العربي والشرق الاوسط، حتى اهتدت فرنسا الى استغلال الصحراء الجزائرية الشاسعة وفعلا جاءت النتيجة مذهله باكتشافات كبيره عملت فرنسا على احتكارها خوفا من اطماع الدول الكبرى المنافسة واصدرت القوانين التي نظم بها العمل واوجدت الشركات النفطية التي تعمل ومدت الانابيب واوجدت موانى وناقلات لتصدير النفط الخام لفرنسا ،ثم سمحت باشتراك الدول الأوربية الاخرى والولايات المتحدة بعقود شراكه مع الشركات الفرنسية النفطية وضمن شروط فرنسيه لكي لا يخرج النفط من القبضة الفرنسية وللاستفادة من اهم ما توصلت له الشركات النفطية الكبرى الاخرى في طرق البحث واستغلال النفط، حتى جاء عام الاستقلال عام ١٩٦٢ الذي فيه حصلت الجزائر على استقلالها السياسي لكن بقي النفط في القبضة الفرنسية وتسري عليه القوانين النفطية التي اوجدتها فرنسا لاستغلال النفط الجزائري.

المقدمة

مما لاشك فيه، ان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، والذي دام ١٣٢ عاما، خلف آثاراً سلبية بعيدة المدى طالت جميع جوانب الحياة، ولعل في مقدمتها الحياة الاقتصادية. وكانت السياسة

الاستعمارية الفرنسية تقوم على اساس استغلال الامكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر ، والاستفادة منها في اتجاهين: الاول جعل الجزائر موردا للمواد الاولية التي تمكن الصناعة الفرنسية من الرسوخ والاتساع ، والثاني جعل الجزائر سوقاً للمنتوجات الفرنسية. لهذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على ذلك الجانب قبل استقلال الجزائر سيما الاهتمام الفرنسي لاهم موارد الجزائر المعدنية وهو النفط بدا بإيضاح الظروف الدولية التي احاطت بالتوجه الفرنسي بالبحث عن النفط في الجزائر ثم بيان العوامل التي ادت بفرنسا الى الاهتمام بالصحراء الجزائرية وبشكل اكثر جديه بعد الحرب العالميه الثانية ،فضلا عن ايضاح اهم الشركات النفطية الفرنسية التي ظهرت على حيز الوجود التي كانت اغلبها تابعه للحكومة الفرنسية التي تكللت جهودها بالعثور على اهم حقول النفط في خمسينيات القرن المنصرم ، ثم تطرق البحث الى اهم محاولات الحكومه الفرنسيه في فصل الصحراء الجزائريه الغنيه بالنفط عن الجزائر ، مع الاهتمام بوضع القوانين الخاصه بالنفط الجزائري لتنظيم اشتراك شركات النفط الاجنبيه بالبحث عن النفط الجزائري بشكل لا يقلل من شان الهيمنه الفرنسية النفطيه .

وتطرق البحث الى الاهتمام الذي اثاره اكتشاف النفط في صفوف الحركه الوطنيه سيما عند عقد مفاوضات الاستقلال، اذ حاولت فرنسا بكل جهودها التوصل الى فصل الصحراء عن الجزائر وهو ما كان نتيجته الفشل ، فاذا كانت اتفاقيات ايفيان قد رسخت انتماء الصحراء للجزائر فهي بالمقابل قد سعت في بعض بنودها على الابقاء على الهيمنه الفرنسيه على نفط الصحراء .

اعتمد الباحث على عدد من الوثائق المنشوره التابعه للدار العربيه للوثائق ،كما رفد بحثه بعدد كبير من المصادر العربيه والمعربه التي اغنت البحث بمعلومات قيمه عن موضوع البحث ، كذلك بعض المصادر الفرنسيه .

أولاً: محاولات فرنسا استغلال النفط الجزائري

كان لاكتشاف النفط في الجزائر، التي كانت ترزح تحت السيطرة الفرنسية التامة، لاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية، الأثر الأكبر في تحديد كيفية استغلال هذه الثروة المعدنية المهمة، خاصة وان ذلك قد حدث في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف بـ"الشقيقات السبع" [١]، التي بدأت مع اكتشاف النفط في القرن التاسع عشر واستمر لغاية منتصف القرن العشرين تقريباً، وبلغت اوجها في الأعوام بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح النفط ولأول مرة المصدر الأول للطاقة بعد زمن طويل كان فيه الفحم هو الذي يمثل هذه المكانة، إذ سيطرت تلك الشركات على

إنتاج النقط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم، وقد كان نادراً في تلك المدة تسويق كميات من النفط خارج الشركات المندمجة لهذه الشركات، إذ لم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة[٢]، في أحسن حالاتها آنذاك نسبة ٥% وبذلك بقي دور السوق هامشياً وقاصراً على أحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية " فائض أو عجز ظرفي " [٣]، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به تلك الشركات في شكل ريع ثابت على كل برميل للنفط مستخرج[٤]، وقد استمر ذلك النظام حتى مطلع عقد الخمسينات إذ أخذ بعدها نظام الامتيازات التقليدي بالتصدع عند احتجاجات الدول المنتجة.

ويتضح هذا في المصالح الاحتكارية والاستعمارية التي مثلتها فرنسا في الجزائر، التي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها من تصدير الفائض إلى السوق الاوربية[٥]، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وأن اغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الفرنسي .[٦]

ثانياً: محاولات فرنسا للبحث عن النفط في الجزائر:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام ١٨٧٠ بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على أية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود[٧]، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام ١٨٩٥ اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي ٥٠ الف طن سنوياً حتى عام ١٩٢٥، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "**Strabon**" وليون افريكان "**Leon African**" حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر[٨]، الذي بدأ بالإنتاج عام ١٩١٤ وكان ينتج ما يقارب ٣٠ ألف طن حتى نضوبه في عام ١٩٤٠ .[٩]

كما شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت في عام ١٩٣٢ على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجارياً[١٠]، ولهذا الفشل مجموعة أسباب أهمها، ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التنقيب عن النفط واقتصار وجود التنقيب على المناطق الساحلية والغربية منها، وكثرة الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلاً دون نجاح تلك الجهود وصعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة.[١١]

اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها، التي أصبحت بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية، كما استلزمت عملية إعادة اعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وعليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له.[١٢]

أكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية المتعلقة لاسيما بشؤون الطاقة في أكثر من مرة وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة غاية في الأهمية، وهي أفضلية منطقة الشرق الأوسط كمصدر للنفط مع توقع ازدياد احتياطاتها منه ازدياداً كبيراً ولكن تلك المنطقة كانت تمر بمرحلة تنامي الوعي الوطني والقومي بشكل كبير، وان كثيراً من الجهود والشعارات كانت تنتقد نظام امتيازات النفط القديمة وتطالب بإصلاحها، وقد تم ذلك جزئياً في نظام مناصفة الأرباح[١٣]، واتخاذ ايران خطوتها الجريئة بتأميم نفطها في ربيع عام ١٩٥١ .[١٤]

لهذا أدركت فرنسا أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في أفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيراً قرب الجزائر التي كانت الطبقة السياسية الفرنسية تعدها جزءاً من فرنسا وأن أثمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة، لذلك بدت الجزائر في أنظار الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة من الفرنسيين مكاناً أكثر آمناً وأوفر اطمئناناً من أي منطقة أخرى، لذلكم فأنها أي فرنسا أعادت التأكيد بأن الجزائر جزءاً من التراب الفرنسي وان الجزائريين ورعايا فرنسيين .[١٥]

ثالثاً: بواكير الاكتشافات النفطية في الجزائر:

انطلاقاً من تلك الاعتبارات السابقة، شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية **"RecherchesPetrolier Des Bureau B.R.P."** وهي هيأة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه السياسة ووضعها حيز التنفيذ تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر **"S.N.REPAL Soietcetexpiation Pour dePetrolier** والمعروفة بـ(سنريبال)، وذلك عام ١٩٤٦[١٦]، التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي قويطريني (وادي القطران) الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد ١٠٠كم جنوب الجزائر العاصمة في عام ١٩٤٨، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام ١٩٤٩ أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل ٨٤ الف طن سنوياً [١٧]، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام ١٩٦٠ [١٨]، ولقد جرت محاولات بحث أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة واستمرت الأبحاث في تلك المناطق الشمالية نظراً لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينات إلى أبسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفر المياه، مع ذلك فان هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية ٦,٥٨% من احتياجاتها النفطية حتى عام ١٩٥٦ تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري[١٩]، والجدول رقم (٤) يوضح الإنتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق في المنطقة الشمالية للجزائر ١٩٤٩- ١٩٦٢ .[٢٠]

العام	إنتاج حقل وادي القطران	إنتاج جبل العنق	المجموع
1949	300	-	300
1950	3700	-	3700
1951	7360	-	7360
1952	46030	-	46030
1953	84400	-	84400

75760	-	75760	1954
57617	-	57617	1955
33537	-	33537	1956
13140	-	13140	1957
3190	-	3190	1958
3740	-	3740	1959
4590	350	4240	1960
7902	4392	3510	1961
10184	5003	5181	1962

ج ونتيجة للانخفاض المستمر في إنتاج المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة فقد اتجه الاهتمام الفرنسي وبكل قوة إلى اقتحام الصحراء الجزائرية، لاسيما بعد وجود دلائل على إمكانية وجود النفط فيها حسب ملاحظات بعض المتخصصين الجيولوجيين، في العشرينات من القرن العشرين، خاصة كيليان"**Killian**" ومونشيكوف**Monchikoff**"" الذين أنجزا أعمالاً أولية تشير إلى احتمال وجود النفط في الصحراء غير أن السلطات الفرنسية لم تتابع ذلك النشاط آنذاك .[٢١]

وضمن إطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشمال الافريقي انشأت حكومة باريس عام ١٩٥٠ ما عرف بـ: مناطق التنظيم الصناعي في أفريقيا " **Zone of the Orgnization of Indestral Africa**" التي اختيرت لها المناطق كولمب بشار، الكويت وجبل العنق، غينيا، مدغشقر، إذ شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر، منطقة التنظيم الصناعي الأولى، وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء، أما منطقة التنظيم الصناعي الثانية، فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية، ويهدف هذا التنظيم إلى استدراك ما لوحظ من قبل ما ان تشتت الإمكانات المادية والبشرية المجندة لاستغلال الصحراء.[٢٢] **Z.O.I.A**"

عموماً فأن أول تصاريح الاستكشافات منحت للشركات الفرنسية بين عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ في الصحراء الجزائرية والتي تغطي ٩٠% من مساحة الجزائر وقسمت إلى كل من شركتي سنريبال[٢٣] التي يساهم فيها مكتب الأبحاث البترولية بنسبة ٤٠,٥%، أما مساهمة الجزائر فيها فهي ٤٠,٥، مع مصالح أخرى بنسبة ١٩%، والى شركة البترول الفرنسية "**C.F.P.**"**CompagniaFraneise Des Petroles**"والمعروفة بـ:(سفب) ونسبة ملكية الحكومة الفرنسية فيها ٨٥% ،أما المصالح الأخرى فنسبتها ١٥%[٢٤]، وهذه الشركة كانت قد

اكتسبت سابقاً تجربة قوية بالشرق الأوسط، وكانت قد أرسلت في عام ١٩٤٩ بعثة إلى الصحراء، قدمت خلاله تقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود النفط فيها [٢٥]، ثم إلى شركة النفط الجزائرية "**Compgnie des d.I' Agerie**""**C.P.A**" والمعروفة بـ(سبا)، وقد أسهمت شركة رويال دتش"**R.D/Shell**" فيها بـ:٦٥% و٣% للهيأة المستقلة للبترول**Regie..Automome des petroles**"."**R.A.P**"" و٥% لمكتب الابحاث البترولية "**B.R.P**." والى شركة أبحاث البترول واستغلاله في الصحراء" **Compagnie de**""**CREPS Recherchetd'Exploitation de petrole on Sahara**"والمعروفة بـ: (كريس)، والتي تساهم **P.A.P**. فيها نسبة ٥٥%، و٣٥% لشركة شل و٥% لـ **B.R.P**. وأخيراً ٥% لشركة "سزيبال".[٢٦]

إذن من الواضح أن معظم رخص التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية قد منحت إلى شركات فرنسية خالصة لتخوف الحكومة الفرنسية من خروج النفط الجزائري من دائرة النفوذ الفرنسي في حال اكتشافه بكميات كبيرة وما يتركه ذلك من أثر على الجانب السياسي لاسيما وأنها دولة محتلة للجزائر.

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية منذ عام ١٩٥٢ وغطت رخص التنقيب خلال عامي ١٩٥٢-١٩٥٣ مساحة تقدر بـ : ٥٠٠ الف كم^2، في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية المختصة تقدر مساحة المناطق التي يحتمل أن تحتوي على مكامن نفطية وينبغي أن يشملها التنقيب بما يتجاوز ١,٨٠٠,٠٠٠ كم^2.[٢٧]

تحققت الأهداف في عام ١٩٥٥، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة (جنوب شرق الجزائر) من قبل شركة كريبس الفرنسية، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض (بولياناك) في الصحراء الشرقية [٢٨]، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام ١٩٥٥ للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية [٢٩]، الذي تلاه اكتشاف أكبر الحقول انتاجاً وهو حقل زارزاتين في عام ١٩٥٨ ، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً اقل اهمية وهي (تين فوي، وتيقانتورين، ألادبالاعشب، أهانيت، وتين فوي، تابا نكور، تاما دنيت، كلتا، دجوا)[٣٠]، وجميع الآبار المنتجة في هذه المنطقة قليلة الغور مما أدى إلى خفض نفقات الاستخراج فيها، وكذلك كانت نسبة الآبار الجافة إلى الآبار المنتجة ضئيلة، فمن ضمن ٣٨ بئراً حفرت في عجيلة حتى عام ١٩٥٩ كانت ٣٢ بئراً منها منتجة، فضلاً عن جودة الخام في هذه الحقول فهو من النوع الخفيف[٣١]، ويكاد لا يحتوي على الكبريت.[٣٢]

أما شركة سنريبال وشركة سفب فقد توصلتا إلى اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهو حقل حاسي مسعود في عام ١٩٥٦ الذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى، إذ كانت المنطقة ضمن نطاق أبحاثهما فالجزء الشمالي منه وهو الأقل امتداداً ضمن حصة شركة سنريبال، بينما كان الجزء الجنوبي منه وهو الجزء الاكبر ضمن حصة شركة سفب[٣٣]، لقد تأكد للشركتين أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي ١٥٠٠كم^2 هي من أكبر المكامن النفطية في الجزائر ويعد نفط هذا الحقل هو الآخر من النوع الخفيف والقريب نسبياً من سطح الأرض .[٣٤]

رابعا: استغلال النفط:

حاولت الحكومة الفرنسية ومنذ العام ١٩٥٧ اغراء شركات النفط الغربية لاسيما الكبرى منها للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث والتنقيب عن النفط فيها وكان ذلك نتيجة تأثير أسباب عدة منها، تأمين الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها تلك الشركات في مجال البحث والتنقيب والحفر إذ تتوفر لديها معدات حديثة، وخبرات كبيرة تراكمت لديها من خلال عملها الطويل في هذا المجال وهو مالم يكن يتوفر لفرنسا آنذاك، بالمقابل يساعد توجه الشركات النفطية الغربية لاستثمار اموالها في الصحراء الجزائرية على توثيق الروابط السياسية اكثر مع البلدان التي تنتمي اليها تلك الشركات مما يعني مؤازرة تلك البلدان لمساعي فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وأخيراً حاولت فرنسا بتلك الدعوة أن تؤمن أسواق للنفط الجزائري الذي توقعت فرنسا بأن انتاجه لا يكفي حاجة فرنسا فقط وإنما حاجة منطقة الفرنك.[٣٥]

لم تستجب الشركات النفطية الكبرى لدعوة الحكومة الفرنسية تلك، لاسيما الأمريكية منها فقد كانت غير واثقة من سياسة فرنسا النفطية في الجزائر، فضلاً عن عدم وضوح مستقبل النفوذ الفرنسي في الجزائر بعد اشتداد المقاومة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية فيها.[٣٦]

وفي مستوى آخر تشبثت فرنسا بالجزائر أكثر بعد ظهور تلك الاكتشافات النفطية المهمة، وتأكيد العديد من الدراسات الفرنسية وغيرها بأن احتياطي الجزائر من النفط الذي كان يعد من أجود أنواع النفط ليس في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فقط وإنما في العالم كله أيضاً، لاسيما ان الطبيعة حرمت فرنسا كفايتها من موارد توليدا لطاقة كالفحم الحجري والنفط إذا ما قيست بالدول الصناعية الكبرى، وهو ما حز في نفوس المسؤولين الفرنسيين من أصحاب المصالح فكان طمع فرنسا في نفط الجزائر يتجاوز العوامل الاقتصادية المادية إلى عوامل نفسية

لها فعلها في نفوس اولئك الفرنسيين الذين يريدون لفرنسا عظمة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.[٣٧]

وهكذا وبالرغم من تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي يوم بعد آخر، إلا انها أدركت الأهمية الاستراتيجية للنفط الجزائري حتى عد العديد من الباحثين التخلي عن ثروة الصحراء النفطية الجزائرية بأنه خطا استراتيجي، وعليه فقد شرعت الحكومة الفرنسية بوضع الخطط بعيدة المدى التي تمكنها من الاستمرار باستغلال نفط الصحراء، فاقترحت في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧ تقسيم الجزائر إلى منطقتين، الأولى في الشمال الممتدة على طول الساحل الجزائري وقالت عنها ان من الممكن ان تحتفظ باسم الجزائر، والثانية وهي التي كل ما تبقى من الجزائر واهمها الصحراء وواحاتها والمناطق المجاورة لخا من الدول (مالي، النيجر، تشاد)، وأسمتها (المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء)، ولم تكتف فرنسا بذلك وإنما قامت بتعيين وزير خاص اتخذ من باريس مقراً له اسندت اليه مهمة إدارة شؤون الصحراء، كما خصصت لها خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية، لا نحتاج إلى أن نقول أن ذلك دليل واضح على مدى الأهمية التي باتت فرنسا تنظر بها لنفط الصحراء والجزائر.[٣٨]

ولكي تحكم فرنسا قبضتها على الساحل الجزائري اقترحت الإدارة الفرنسية تقسيمه إلى ثلاثة مناطق، منطقة اغلبيتها من المستوطنين، وثانية يكثر فيها اليهود، وثالثة شبه جرداء للجزائريين العرب اذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يجعلوها دولة لهم.[٣٩]

شهد عام ١٩٥٨ تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه لافيرا في مدينة مرسيليا الفرنسية وذلك على متن ناقلة النفط (ريغل)[٤٠]، وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد انابيب إلى الموانئ الخاصة به وعليه فقد بدأت السلطات الفرنسية بمد خط أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء، لكن ظاهرة اشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بما فيها تدمير أنابيب نقل النفط حيث لم يدرك الجزائريون أهمية الصحراء وثروتها النفطية إلا بعد انقضاء أعوام على إعلان الثورة شأنهم كشأن الفرنسيين، فلما تنبهوا إلى ما فاتهم أعلنت جبهة التحرير في تشرين الثاني عام ١٩٥٧ "ان الجزائر لن تلتزم قط بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعقدها فرنسا باسم الجزائر "، كما أصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ كتيباً تعرض فيها لمنشآت النفط الفرنسية في الجزائر مؤكداً فيه عن عزم جبهة التحرير على القضاء على أية استثمارات ترمي إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية، بما فيها ثروة الصحراء الكبرى من دون موافقة الجزائر المستقلة[٤١]، وقد أيدت الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية واتخذت عام ١٩٥٩ قراراً يقضي بمقاطعة

شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية لاستغلال نفط الجزائر لكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ[٤٢]، ونتيجة لكل تلك الاعتبارات اضطرت فرنسا إلى التخلي عن ذلك المشروع والاستعاضة عنه بمد أنابيب صغيرة ولمسافات محددة، فمثلاً انها مدت انبوب قطره ٦ بوصة يربط بين حاسي مسعود وتوجرت أي لمسافة ١١٠ ميل، كما أنها مدت خط آخر بنفس القطر لمسافة ١٣٠ ميل ربط منطقة توجرت بمنطقة بسكرة على أن يتم نقل النفط منها عبر عربات السكك الحديد إلى ميناء سكيكدة، ولحماية هذا الخط من هجمات الثوار الجزائريين فقد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي إمكانيات عسكرية كبيرة.[٤٣]

كان على فرنسا التي اخذ استهلاكها للنفط يزداد بمعدلات كبيرة ومع ازدياد إنتاج النفط الجزائري بأن تفكر بطريقة أخرى لنقل النفط الجزائري وإيصاله إلى الساحل الجزائري، فشرعت في العام ١٩٥٩ بمد خط أنابيب أكثر تطوراً من حيث السعة والقدرة على نقل النفط من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير، وأول خط من هذا النوع هو خط النفط الذي امتد من حوض الحمرا- بجايا الواقع في غرب حقل حاسي مسعود الذي يبلغ طوله ٦٦٠كم وقطره ٢٤ بوصة وبطاقة نقل قاربت ٥ملايين طن سنوياً مع إمكانية زيادة طاقة نقله إلى ١٤ مليون طن في العام، ثم مدت سلطة الاحتلال الفرنسي خط آخر لنقل النفط من الصحراء إلى الساحل وهو خط عين اجناس- السخيرة وبطول ٧٧٥ كم وكان قطره هو الآخر ٢٤ بوصة وبطاقة تحمل بلغت ٧,٥ مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى ١٥ مليون طن.[٤٤]

خامسا: قانون البترول الصحراوي:

أخذت فرنسا كلما مر الوقت تدرك أهمية النفط الجزائري الاقتصادية والاستراتيجية لها، وعليه فأنها أرادت أن تهيء الأجواء والمتطلبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري أفضل وأسرع استغلال سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها أم عن طريق الشركات الأوربية والامريكية، وعند عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا السابقة، فأنها فكرت في عام ١٩٥٨ بإصدار قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٨[٤٥]، الذي عُرف بـ: (قانون البترول الصحراوي) ليحل محل (قانون التعدين الفرنسي)[٤٦]، ولقد تضمن هذا القانون نصوصاً تعد مغرية للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لعدم وضوح الموقف القانوني العام، أهمها أنه خفض حصة الحكومة إلى أقل من النصف وهو المبدأ الذي نفذ في منطقة الشرق الأوسط مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إذ احتسبت الأرباح على أساس الأسعار الفعلية لا على أساس الأسعار المعلنة والفرق بين السعرين قد يصل أحياناً إلى حوالي ٢٠%، أما بالنسبة إلى موضوع تنفيق الريع الذي كان مقداره ١٢,٥% من قيمة النفط

الخام المتحقق من نقطة التصدير مطروحاً منها النفقات المتكبدة بين الحقل ونقطة التصدير "نفقات النقل والتخزين والمناولة " فقد احتسب أيضاً على أساس الأسعار الفعلية، لا على أساس الأسعار المعلنة كما هو معمول به في منطقة الشرق الأوسط.(٤٧)

أجاز القانون كذلك موضوع البت للشركات في الحق عند تقدير الضريبة بأن تحسم عن مجمل دخلها السنوي مبلغاً يعادل ٢٧,٥% من قيمة إنتاجها عند الحقول كاحتياط لإعادة تكوين الحقول، تشبه هذه المادة ما موجود في قانون النفط الأمريكي إذ لا يخضع ذلك للضريبة، إلا بعد ٥ أعوام، فضلاً عن ذلك كانت نسب الاستهلاك المسموح بها للشركات العاملة في صحراء الجزائر عند احتسال دخلها الصافي تزيد عن النسب المماثلة لها في الشركات النفطية العاملة في دول الشرق الأوسط، ومن الواضح جداً من مضمون هذه النصوص أن البلد الذي يملك النفط يستلم من الشركات دخلاً عن كل برميل يقل عما كانت تحصل عليه بلدان الشرق الأوسط الأخرى.(٤٨)

ألزم "قانون البترول الصحراوي" الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في الصحراء الجزائرية ان يكون ذلك من خلال فروعها التي يجب أن تؤسس في فرنسا، ويعني هذا أن نشاطات تلك الشركات وأعمالها المختلفة تكون خاضعة للقانون الفرنسي والمصلحة العامة لفرنسا من خلال احتفاظها بحصيلة مبيعاتها النفطية داخل الأراضي الفرنسية، وفي الوقت نفسه حدد القانون موضوع المرجعية القضائية الفرنسية المتمثلة بـ(مجلس الدولة الفرنسي) بوصفه أعلى محكمة إدارية في فرنسا في حالة حدوث أي نزاع بين السلطة المانحة لرخص التنقيب والشركة صاحبة الرخص.(٤٩)

شجع صدور " قانون البترول الصحراوي" الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية، فاغتنمت الحكومة الفرنسية الفرصة للحصول على التمويل الكافي لاستغلال حقول الجزائر النفطية فعمدت إلى تشجيع شركات الاستثمار الفرنسية خاصة، وأهمها الشركة الفرنسية الأفريقية للأبحاث البترولية **Francarep** المعروفة بـ:(فرانكاريب) وشركة الأبحاث واستغلال البترول **Eurafrep** المعروفة بـ(أور افريب) وشركة المساهمات الأبحاث والاستغلالات البترولية **Coparex**(٥٠)، المعروفة بـ(كورباريكس)، وشركة المساهمات البترولية **Petropar** المعروفة بـ"بتروبال" ، وشركة الابحاث والاستغلالات البترولية المعروفة بـ"**Ominrex**" ، والشركة الوطنية لبترول اكيتان**Snpa** المعروفة بـ(سنبا) وقد أسهمت تلك الشركات في العثور على حقول ذات أهمية في عام ١٩٥٩، فقد نجحت الشركة الوطنية لبترول أكيتان في العثور على النفط في الجزائر الوسطى وفي حقل القاسي العقرب ذو الخصائص النفطية الشبيهة بخصائص حاسي

مسعود، إذ يقع على مسافة ٨٠ كم إلى الجنوب من حقل حاسي مسعود، وكانت المنطقة التي جرى البحث فيها تقدر مساحتها بـ٢٤٠٠كم، جزءاً من المنطقة التي تنازلت عنها سنريبال ومنحت عام ١٩٥٨ إلى سنبا التي تملك ما نسبته ٥١% في المشروع الذي تشترك به مع كوباريكس ٢٥%، وفرانكاريب ١٤%، وأورافريب ١٠% غربي القاسي العقرب وجنوبها.(٥١)

لم يكن النفط الجزائري حكراً على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيباً منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح أثر صدور "قانون البترول الصحراوي"، ولعلنا نجد أن أهم النشاطات النفطية كانت لشركة موبيل **Mobil** الأمريكية بالمساهمة بنسبة ٢٥% في امتياز شركة سفب الفرنسية في عام ١٩٥٩ والتي استطاعت ضمن مساهمتها العثور في عام ١٩٦٠ على حقل أوهانيت(٥٢) الذي يقع في حوض بولياناك(٥٣)، ضمن منطقة امتياز سفب وتم اكتشافه على أيدي كريبس التي كانت تقوم بالأعمال لحساب سفب وشركائها(٥٤)، وكذلك وفقت شركة سنكلير الامريكية **Sinclair** للنفط في عام ١٩٦٢ إلى كشف نفطي مهم في حقل رورد الباقل الذي يعد آنذاك اهم حقل بعد حاسي مسعود ويقع ضمن ما يعرف بحوض أرك الشرقي الكبير، الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود، وكان ذلك مقدمة لاكتشاف حقول أخرى في المنطقة نفسها التي تقدر مساحتها بـ:١٠٨٠ كم^2، ويمتاز النفط الخام فيه بجودة نوعيته وخلوه من الكبريت، حيث تصل كثافته إلى ٤٠درجة.(٥٥)

وفي النصف الأول من عام ١٩٦٠ أيضاً منحت الحكومة الفرنسية ١٠ تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها ٦٠,٤٧٠كم^2، وتتطلب في مجموعها استثماراً لا يقل عن ٣٠,٤ مليون دولار، ومن أهم الحاصلين على هذه التراخيص كانت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا **Standrd of Califomia** وشركة تكساكو للنفط فيما وراء البحار **Texaco Incorporation** إذ حصلت كل منهما على حصة قدرها ٢٠% من رخص التنقيب، فضلاً عن ظهور شركات امريكية اخرى ذات اهتمام اقل بالنقط الجزائري مثل نيومونت**Newmnt** وفيليبس **Felps**ستيزسيرفس.(٥٦)**SetiesServies**

ومما لا شك فيه أن الشركات البريطانية كلن لها حصة مهمة من النفط الجزائري، فقد حصلت شركة برتشبترليوم**British Petroleam** وضمن مساهمتها بنسبة ٥٠% مع شركة كريبس، على ترخيص بالتنقيب في عام ١٩٦٠ يشغل مساحة ١٦٥٠كم^2، في حوض تندوف، وفي عام ١٩٦١ وعبر شركات فرعية تابعة لهذه الشركة تم اشتراك الأخيرة مع شركات تنقيب أخرى في البحث عن النفط في شمال افريقيا لاسيما شركة سفب الفرنسية، وقد عقدت الشركتان اتفاقاً بالاشتراك لأول مرة مع شركة كوباريسوبتروبار الفرنستين للقيام بأعمال التنقيب في منطقة

حاسي طبطاب[٥٧]، وقد أدركت جميع الشركات العاملة في الجزائر أن اسواق اوربا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر، وأن افضل اسواقها هي المانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تمتلك شركات نفط كبرى سوى في جانب محدود من شركات التوزيع فيها، وكذلك ايطاليا إذ أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أفضل اسواق هذا النفط.[٥٨]

غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وتجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة والإشراف رغبة منها في استمرار قبضتها على عملية استخراج النفط الجزائري، على انها كانت تستبعد أي فكرة في ان تسلم مقاليد إنتاج النفط الجزائري في يوم ما إلى سلطة وطنية جزائرية، لذا اخذت بإعداد جملة من التدابير التي تهدف في الأخير إلى استمرار هيمنة فرنسا على مقاليد النفط الجزائري كاملة، ففي ربيع عام ١٩٦٢ اوجدت أولاً عملية تعديل على بعض مواد (قانون البترول الصحراوي)[٥٩]، أهمها هو استبعاد اختصاص مجلس الدولة الفرنسي بالفصل في المنازعات دون منح هذا الاختصاص للمحاكم الجزائرية كما كان يقضي بذلك المنطق السليم والنص بدلاً عن ذلك بمنح هذا الاختصاص إلى محكمة تحكيم دولية، ثم أن الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة من اختصاص السلطات العامة للبلد المضيف قد أعطيت لهيأة مشتركة جزائرية – فرنسية بدلاً من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها، فضلاً عن فرض أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الحقول النفطية الجديدة في الصحراء الجزائرية، مع إلزام الجزائر بان تقبل الدفع بالعملة الفرنسية مقابل كافة كميات النفط والغاز الذي تحتاجه فرنسا ومنطقة الفرنك وتستوردها من الصحراء الجزائرية لسد احتياجاتها، وهذا ما يعني إبقاء السيطرة الفرنسية بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وحرمان الجزائر من العملات الأجنبية التي يمكن أن يؤمنها لها تصدير هذه الكميات النفطية إلى الاسواق غير الفرنسية، وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتبعيته له.[٦٠]

وبناء على ذلك أسست فرنسا في ٨ آذار عام ١٩٦٢ الهيأة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء: " **L'organismeTeechniqua demisenVeleardesrichessessous-sol Sahariem**" أو اختصاراً "الهيأة الصحراوية" على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسي وعدت هذه الهيأة التي كانت تدار من قبل مجلس مؤلف من ١٢ عضواً، ٦ منهم جزائريين، و٦ آخرون فرنسيين من قبل الوطنيين الجزائريين بأنها محاولة فرنسية لغرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء خاصة أن فرنسا حددت اعمال الهيأة موضوع

البحث بما يلي، دراسة شروط وأسباب تنمية الثروات الطبيعية التي تكتنزها الصحراء الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي – الجزائري ودراسة التشريعات اللازمة لتسيير العمل في مجال النفط وسائر الثروات الطبيعية الأخرى قبل أن تصدرها الجزائر كما أوكلت إلى الهيأة المذكورة استلام ودراسة كل الطلبات المتعلقة بمنح أو تعديل الامتيازات النفطية أو المعدنية وأخيراً الزم قانون تأسيس الهيأة ضمان المراقبة الإدارية على الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية.[٦١]

لا نجانب الواقع إذا ثبتنا هنا أن ميلاد " الهيأة الصحراوية " كان الهدف منه هو تكبيل الجزائر، ووضع العقبات أمام استخدام حقوق السيادة الوطنية على ثرواتها الوطنية.

سادسا: اتفاقيات ايڤيان والصحراء:

بعد أن سالت دماء الوطنيين الجزائريين انهاراً قرباناً للحرية والاستقلال، وبعد أن وقفت معظم شعوب العالم مؤيدة ومساندة للجزائريين في مقاومة الاستيطان وطمس الهوية الوطنية الدينية للجزائريين، قبلت فرنسا عام ١٩٦٠ بمبدأ التفاوض من أجل إنهاء استعمارها للجزائر[٦٢]، الذي يهمنا هنا ان فرنسا ومنذ تأكدها من الثروات الطبيعية الهائلة التي تحتويها باطن الصحراء الجزائرية لم تتوانى في بذل كل الجهود السياسية والعسكرية والدبلوماسية وحتى الدولية من أجل احتفاظها بالصحراء بشكل أو بآخر، فمنذ العام ١٩٥٧ سعت جدياً لفصل الصحراء عن سائر التراب الجزائري إدارياً، فأصدرت قوانين حاولت منها الايهام بأن الصحراء هي جزء من فرنسا وأسست لها وزارة خاصة لإدارتها[٦٣]، ولم تقف جهود فرنسا عند هذا الحد وإنما راحت تحاول بث الخلافات والعدوات بين الجزائر وبين الدولة الأفريقية المجاورة لها، وبزعمها ان الصحراء حق مشترك لجميع البلدان المجاورة لها وعليه فانه من الافضل اجراء استفتاء لتقرير مصيرها قبل الاستفتاء في الجزائر، غير ان تحرك الثوار الجزائريين السريع احبط تلك المحاولة الفرنسية الخبيثة [٦٤]، مع ذلك ظلت فرنسا متمسكة بموقفها مما أدى إلى انقطاع المفاوضات طيلة اشهر النصف الثاني من العام ١٩٦١ غير ان موقف جبهة التحرير الوطني الجزائري الثابت والمتمسك بمقررات مؤتمر الصومام لم يترك مجالاً لأحد ان يفكر بالتراجع عن الحقيقة الجغرافية والتاريخية والطبيعية القائلة بأن الصحراء جزءاً اساسياً من التراب الوطني، أدى هذا الموقف والضربات العسكرية الكبيرة التي سددها الثوار الجزائريين لجيش الاحتلال الفرنسي على اكراه فرنسا بأن تعترف بوحدة الوطن الجزائري واستقلاله في نطاق التعاون حتى امكن التوصل إلى "اتفاقيات ايڤيان " .[٦٥]

كما هو متوقع أفردت "اتفاقيات ايڤيان " اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشتملت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان جميع

الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فان جميع عقود امتيازات النفط وانتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام "قانون البترول الصحراوي " أيا كانت الطبيعية القانونية لتلك الامتيازات وأياً كانت عائدية الأموال بامتناعها عن اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يضع عقبة امام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الاعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا للجزائر وضمن إطار السيادة الجزائرية الكاملة على الصحراء بمواصلة الجهود معاً لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية " على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما نصت الاتفاقية على ان مجلس ادارة الهيأة المذكورة يكون بالتساوي بين فرنسا والجزائر، كما أعطيت الهيأة المذكورة الحق بالمراقبة الادارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الاستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء.[٦٦]

أعطت الاتفاقية موضوع البحث امتيازاً معيناً للشركات النفطية الفرنسية، إذ أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات ابان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية إذ ما تساوى عروضها مع عروض الشركات الأخرى، فضلاً عن ذلك بينت "اتفاقية ايفيان " الخاصة بنفط الصحراء الجزائرية أن دفع أثمان البترول المصدر لفرنسا أو لمنطقة الفرنك الفرنسي، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحيكم دولية.[٦٧]

الواضح جداً أن اتفاقيات ايفيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الجزائري ألزمت الجزائر على الاستمرار "بالعمل بقانون البترول الصحراوي" الذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي ١٩٥٧-١٩٦٢:[٦٨]

السنة	المنطقة الوسطى والشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	(ألف طن) المجموع
1957	5,7	2,3	8,0
1958	418,1	7,5	425,6
1959	1258,1	20,6	1278,7
1960	6699,6	1927,2	8626,8
1961	6699,8	6699,5	13690,3
1962	10109,3	10571,1	20680,4

الخاتمة:

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ الذي استمر حتى عام ١٩٦٢ عاملاً أساسياً في تغيير نمط الحياة الجزائرية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أضحت فيه الجزائر تابعة بصورة مباشرة للإدارة الفرنسية التي لم تتوان عن محاولة اضفاء الطابع الفرنسي عليها، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة هي ايجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيأة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية لاسيما الاقتصادية منها، فنرى الصبغة الفرنسية واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الجزائري لزراعية والتجارية والصناعية.

وفي خضم ذلك التغيير المفصلي في الاقتصاد الجزائري ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها زادها تمسكاً بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت في ثورة عارمة منذ عام ١٩٥٤ مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف بـ(قانون البترول الصحراوي) عام ١٩٥٨ الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء مهم من التراب الوطني لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي ابتدأت عام ١٩٦١، فارتضت فرنسا بدلاً عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص "اتفاقيات ايفيان"عام ١٩٦٢ التي منحت الاستقلال للجزائر التي بدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم للاستقلال.

هوامش البحث

() وهذه هي الشقيقات هي:
شركة ستاندرأويل نيوجرسي الامريكية **Standard oil New Jersey**"" أو أكسون **Exxson**"" أو أسو "**Esso**".
شركة ستنادردأويل كاليفورنيا الامريكية **Standarad of Califonia**"" أو سوكال""**Soccal**.
شركة تكساكو الامريكية "**Texaco**".
شركة موبيل أويل الامريكية **Mobil Oil** أو سوكوني "**Socony**".
شركة نفط الخليج الامريكية **Gulf Oil**.
شركة برتش بتروليوم البريطانية **British Petrolum**"" أو "**B.P**.". .

مجموعة "رويال دتس شل البريطانية– الهولندية" "**Royal Datch and Shal**" . ينظر: نواف نايف اسماعيل ، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص٣٦. لمزيد من التفاصيل عن هذه الشركات ينظر: هارفيأوكونور، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة: عمر مكاوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص١١– ٣٤ ؛ عزيز شهاب السعيدي، منظمة الاقطار المصدر للنفط " نفط العرب" مجلة ، بيروت، العدد ٤، السنة الخامسة، كانون الثاني، ١٩٧٠، ص١٥–١٨.

()[٢]السوق الحرة: وهي السوق التي تشبه حديثاً البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعداً لبيع شحنة النفط مع السعر العلى الذي يكون المشتري مستعداً لدفعه . لمزيد من التفاصيل ينظر: بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنه" ، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٩.

()[٣]المصدر نفسه، ص٩.

()[٤]الريع **Rent**: وهو دخل مضمون لمدة طويلة وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفئية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بأنه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية، فالريع مفهوم متعدد الجوانب متطور عبر الزمن ولكنه يبقى محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج عن العمل. لمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة العربية ، المجلد العاشر، العلوم القانونية والاقتصادية، ص٢٠٠ ؛
www. Arab. Ency. Com.

()[٥]احمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص٩٨.

()[٦]نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا "اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٩.

()[٧]منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي "البترول " ، السلطة الاقتصادية ٤، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، ١٩٧٢، ص١١٥.

[٨]()**RabahNahiout, lepetrolAlgerin, En , Alger, 1974, P.10.**

()[٩]بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية " حالة الجزائر "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ١٩٩٥، ص٢٧ ؛ جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٤، ص٩٥.

[١٠]()**RabahNahiout, OP, Cit, P.107.**

[١١]()**IBID, P. 106.**

وينظر كذلك: راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢١٥–٢١٦.

()[١٢]عاطف سليمان، معرفة البترول في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣.

()[١٣]راشد البراوي، المصدر السابق، ص٢١٧– ٢١٨ ؛
Hamid Mazri, Les HydrocarburesDans L' conomicAlgerienne, S.N.D., Alger, 1975, P. 45.

()[١٤]أصدر قانون تأميم النفط الايراني في أول ايار عام ١٩٥١ الذي جاء نتيجة مطالبة الحكومة الايرانية لشركة الانجلو – ايرانية، بتطبيق قاعدة مناصفة الارباح التي وقعت كاتفاقية بين المملكة السعودية وبين شركة آرامكو في ٣٠ كانون الاول عام ١٩٥١ ومما يعني تبني مثل هذه القاعدة في ايران من حصولها على ضعف الدخل الذي تحصل عليه بموجب الاتفاقية الملحقة التي رفضها المجلس النيابي الايراني في ١١ كانون الثاني

عام ١٩٥١ التي تنص على زيادة العائدات النفطية من ٤ شلنات إلى ٦ شلنات ، فانبثق قرار التأميم في ظل تلك الظروف، وكان وراء القرار محمد مصدق رئيس لجنة شؤون البترول في المجلس النيابي، لمزيد من التفاصيل ينظر: عاطف سليمان، من ارشيف القضايا البترولية الكبرى " تأميم البترول الايراني – لماذا فشل مصدق "، "البترول والغاز العربي" ، مجلة، بيروت، العدد ٨، نيسان ١٩٦٦، ص١٠-١٥ ؛ المصدر نفسه، العدد ٩، ايار، ١٩٦٦، ص١٧-٢٧، ص٣٣.

()[١٥]راشد البراوي، المصدر السابق، ص٢١٨-٢١٩ ؛ جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٩٠-١٩٥٩، دار المعرفة، مصر، ص٣٢٦ ؛

Charles De Gaull, memoires Despoir. Tomet, I, EditeurPlon, Paris, 1974, PP. 89-93.

()[١٦]عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص١٣.

()[١٧]راشد البراوي، المصدر السابق، ص٢٢٩ ؛ احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص٩٨.

()[١٨]جمال حمدان، المصدر السابق، ص٩٦.

()[١٩]ل.ففاسور، النفط في العالم، ترجمة: عدنان نجا، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١، ص١٦١-١٧١.

[٢٠]()**MauricBroginiLexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973, P. 131.**

[٢١]()موسى بن عمر، تطور المسألة النفطية في الجزائر ١٨٩٠-١٩٥٦، "المصادر" ، مجلة، الجزائر، العدد٨، آيار ٢٠٠٣، ص٢٠٥.

()[٢٢]محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص٦٧ ؛ موسى بن عمر، المصدر السابق، ص٢١١-٢١٢.

()[٢٣]موسى بن عمر، المصدر السابق، ص٢١٢.

()[٢٤]طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٧٩، ص٣٦٦.

[٢٥]()**RabahNahiout, OP, Cit, P. 106.**

[٢٦]()**F.n.A, Arab World file , Beirut, document, no, "III- A13", "Exploration".**

()[٢٧]عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص١٣.

()[٢٨]صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي ، مصدر البحوث والدارسات العالمية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٩٧.

()[٢٩]موسى بن عمر، المصدر السابق، ص٢١٣.

()[٣٠]الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي، بيروت، رقم الوثيقة " ج.ز-١٨٠٢/١ "، خلفية تاريخه "تنقيب ".

()[٣١]الخام الخفيف: من المعروف أن الخام الجزائري المعروف بـ صحارى بلند، من اهم سماته هو غناه بالمشتقات الخفيفة كالسولار والميثين والايثينووالبروبيين، فضلاً عن نسبة الكبريت إلى ٠,١٤%. ينظر: احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص٦٢.

()[٣٢]طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص٣٦٤.

()[٣٣]حمدي حافظ ومحمود الزقاوي، الجزائر مشكلة دولية، ص٤٥.

()[٣٤]الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج.ز ١٨٠٣/١، (الاحتياطي، الحقول والانتاج).

()[٣٥]منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص١٢٦ ؛ عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص١٥.

()[٣٦]منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

()[٣٧]معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر ، الرائد العربي، مجلة، بيروت، العدد ٧، ايار ١٩٦١، د. ص.

()[٣٨]منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص١٢٦- ١٢٧.

()[٣٩]جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير " الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال "، ج٤، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص١٢١.

()[٤٠]عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، ١٢ يناير، ٢٠١٢.

()[٤١]معد كيالي، المصدر السابق، د.ص . لمزيد من التفاصيل عن نشاط وفد الحكومة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ ينظر: ج .د.ع، تقرير الأمين العام للجامعة العربية للدورة الثلاثين، مطبعة الصباح، القاهرة، ص٤٧.

()[٤٢]جاء في ذلك القرار ضمن التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع السابع للجنة خبراء النفط العرب في مدينة جدة والذي عقد بين ٢٦-٢٧ تشرين الأول عام ١٩٥٩، لمزيد من التفاصيل: ينظر: توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسية النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٨٠ ؛ وينظر كذلك: ممثلية الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، وزارة الارشاد، ١٩٦٠، ص٣٤٧.

()[٤٣]عبد القادر معاشو، السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨١، ص٣٤٤.

()[٤٤]الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة ج.ز ١ /١٨٠٦ (خطوط انابيب).

()[٤٥]عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص١٦.

()[٤٦]قانون التعدين الفرنسي: ثبت هذا القانون في النظام القضائي الفرنسي عبر التصويت عليه بتاريخ ٢٦ ايار من عام ١٩٥٥ لحفظ حقوق عمال المناجم، وتم إجراء تعديل بسيط على هذا القانون بتاريخ ١٦ ايار عام ١٩٥٦ ليتم اكتمال العمل بهذا القانون رسمياً، وقد حدد الجزء الثاني منه الانظمة الخاصة بسير العمليات المنجمية خاصة في منطقة اللوارواالزاس حيث يهتم القانون بكافة عمليات التنقيب من الالف إلى الياء، وقد وضعت الصيغة النهائية لهذا القانون في ٢ كانون الثاني عام ١٩٧٠ ، لمزيد من التفاصيل:
Ency Clop AediaUniversaliscropus, Vol 1, Editear ,paris, 1990, P.801.

()[٤٧]عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص١٩.

()[٤٨]المصدر نفسه، ص١٩.

()[٤٩]عاطف سليمان، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية "نفط العرب" مجلة، العدد ٥، شباط ١٩٧٠، ص٨ ؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص٤١.

()[٥٠]**F.N.A, document " 111-A13", OP, Cit ;**
عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص٢٥٧-٢٥٨ ؛ فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٤٩.

()[٥١]طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص٣٦٥.

()[٥٢]طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص٣٦٥.

()[٥٣]الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة ج.ز ١٨٠٣/١ (الاحتياطي ، الحقول والانتاج).

()[٥٤]طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص٣٦٥.

()[٥٥]الدار العربية للوثائق ، رقم الوثيقة ج.ز ١٨٠٣/١ المصدر السابق.

()[٥٦]احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص٩٩.

()[٥٧] طارق شكر محمود، المصدر السابق، ص٣٦٥.

()[٥٨] احمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص٩٩.

()[٥٩]منشورات المحافظة، المصدر السابق، ص١٣١.

()[٦٠]عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص٢٤.

()[٦١]منشورات المحافظة، المصدر السابق، ص١٣٢.
()[٦٢]جوان جليسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٢٧ ؛ شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: يحيى عصفور، منشور عويدات، بيروت، ١٩٨٢، ص١٧٨.
()[٦٣]صلاح العقاد، المغرب العربي- الجزائر، تونس والمغرب الاقصى – دراسة في تاريخه واحواله المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص٤٦٤.
()[٦٤]منشورات المحافظة السياسة للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص١١٥ ؛ أحمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص٩٩.
()[٦٥]صلاح العقاد ، المغرب العربي، ص٤٦٦ ؛ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥، ص١٨.
()[٦٦]عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص٢٢-٢٤ ؛ نازلي معوض، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٧.
()[٦٧]المصدر نفسه.
()[٦٨]**Mounice, Brogmi, OP, Cit, P. 134.**

قائمة المصادر

أولاً- الوثائق المنشورة:

الوثائق الجزائرية:

منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي " البترول"، السلطة الاقتصادية، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، ١٩٧٢.

الوثائق العربية المنشورة:

١-ج. د.ع، تقرير الأمين العام للجامعة العربية للدورة الثلاثين، مطبعة الصباح، القاهرة.

ممثلية الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية ، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، وزارة الارشاد، ١٩٦٠.

الدار العربية للوثائق، ملفات العالم العربي، بيروت.

الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج. ز /١٨٠٢ خلفية تاريخية (تنقيب).

الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج. ز /١٨٠٣ (الاحتياطي، الحقول والانتاج).

الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج. ز /١٨٠٦ (خطوط انابيب).

ثانياً- المصادر الفرنسية:

Rabah Nahiout, lepetrol Algerin, En , Alger, 1974.

Hamid Mazri, Les Hydrocar bures Dans L' conomic Algerienne, S.N.D., Alger, 1975.

Charles De Gaull, memoires Despoir. Tomet, I, Editeur Plon, Paris, 1974.

Mauric Brogini Lexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973.

ثالثاً-الكتب العربية والمعربة:

١.احمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١.

٢.جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير " الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال "، ج٤، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١.

٣.جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٤.

٤.جوان جليسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩.

٥.حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

٦.راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.
٧.شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: يحيى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢.
٨.صلاح العقاد، المغرب العربي- الجزائر، تونس ، المغرب الاقصى- دراسة في تاريخيه وأحواله المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
٩.البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي ، مصدر البحوث والدارسات العالمية، القاهرة، ١٩٧٣.
١٠.طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٧٩.
١١.عاطف سليمان، معرفة البترول في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
١٢.عبد القادر معاشو، السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨١.
١٣.ل.ف فاسور، النفط في العالم، ترجمة: عدنان نجا، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦١.
١٤.لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥.
١٥.محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، ١٩٨١.
١٦.موسى بن عمر، تطور المسألة النفطية في الجزائر ١٨٩٠-١٩٥٦، "المصادر " مجلة، الجزائر، العدد٨، ايار ٢٠٠٣.
١٧.نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا " من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول " ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.
١٨.نواف نايف اسماعيل، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١.
١٩.هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة: عمر مكاوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

رابعاً- الرسائل والأطاريح الجامعية:

١.توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسية النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٢.بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية " حالة الجزائر "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، ١٩٩٥.
٣.بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر "باتنه" ، الجزائر، ٢٠٠٨،
٤.فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

خامساً-الصحف والمجلات:

١.عاطف سليمان، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية "نفط العرب " مجلة، العدد٥، السنة٧، شباط، ١٩٧٠.
٢.من ارشيف القضايا البترولية الكبرى " تأميم البترول الإيراني – لماذا فشل مصدق " ، "البترول والغاز الطبيعي " ، مجلة، بيروت، العدد٨، نيسان ١٩٦٦.
٣.عزيز شهاب السعيدي، منظمة الاقطار المصدر للنفط " نفط العرب" ، مجلة، بيروت، العدد ٤، السنة الخامسة، كانون الثاني، ١٩٧٠.
٤.عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، ١٢ يناير، ٢٠١٢.
٥.معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر ، الرائد العربي، مجلة، بيروت، العدد ٧، ايار ١٩٦١.

٦.منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي "البترول " ، السلطة الاقتصادية ٤، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، ١٩٧٢.

سادساً- الموسوعات والموقع الالكتروني:

Encyclopedia University cropus, Vol 1, Editear , 1990.

www Arab, ency.Com.

Sources:

1-alwathayiq almanshurati a-alwathayiq aljazayiriati:
-mansurat almuhafazat alsiyasiat liljaysh alwatanii alshaebii ' albitrul",alsultat alaiqtisadiatu,matbaeat almuhafazat alsiyasiati,aljazayar,1972.
Bi-alwathayiq alearabiat almanshurati:
-j. da.e, taqrir al'amin aleami liljamieat alearabiat lildawrat althalathina, matbaeat alsabahi, alqahira.
-mmathiliat aljumhuriat aljazayiriat fi aljumhuriat aleiraqiat , alqadiat aljazayiriat tadkhul eamaha alsaabiea, wizarat alairshadi, 1960
- aldaar alearabiat lilwathayiqi,milafaat alealam alearabii,bayrut
.-aldaar alearabiat lilwathayiqi,raqm alwathiqat ja.z/1802 khalfiat tarikhia (tanqibi)
.-aldaar alearabiat lilwathayiqi,raqam alathiqat ja.z/1803 (aliaihtiati,alhuqul walaintaji)
-aldaar alearabiat lilwathayiqi,raqm alwathiqat ja.z/1806(khutut anabib).
2-almasadir alfaransiatu:
- rabah nahyut , librul aljazayir , 'iina , aljazayir , 1974
. - hamid mazri , almahruqat fi aliaqtisad aljazayirii , S.N.D. , aljazayir,1975
- sharl dijul , mudhakirat disbuar. tumat , nashir bilun , baris , 1974.
- murik brujini astighlal almahruqat fi aljazayir , nis , faransa , 1973
3-Alktb alearabiat walmueribatu:
ahamad almuetasim biallahi, albitrul alearabiu wa'atharuh fi hadir wamustaqbal al'umat alearabiati, aldaar alqawmiat liltibaeat walnashri, alqahirati, 1961.
jalal yahyaa, tarikh almaghrib alkabir " alfatrat almueasirat waharakat altahrir walaistiqlal ", ja4, dar alnahdat alearabiati, bayrut, 1981.
jamal hamdan, bitrul alearbi, dirasat fi aljughrafiat albashariati, dar almaerifati, alqahirati, 1964.
. jwan jlisbi, thawrat aljazayir, tarjamatu: eabd alrahman sidqi, aldaar almisriat liltaalif waltarjamati, alqahirata, 1959
. hamdi hafiz wamahmud alsharqawy, aljazayir mushkilat duliatun, aldaar alqawmiat liltibaeat walnashri, alqahirati
. rashid albarawi, harb albitrul fi alealami, maktabat alanjilu almisriatu, alqahirati, 1968.

sharl rubir 'ajbrun, tarikh aljazayir almueasirati, tarjamatu: yahyaa eusfuri, manshurat euaydat, birut, 1982
. salah aleaqadi, almaghrib alearabi- aljazayar, tunis , almaghrib alaqsaa- dirasat fi tarikhayh wa'ahwalih almueasirati, maktabat alanjlu almisriati, alqahirati, 1969
. albitrul wa'atharuh fi alsiyasat walmujtamae alearabii , masdar albuhuth waldaarisat alealamiati, alqahirati, 1973
. tariq shukr mahmud, aqtisadiaat alaqtar almusadirat lilnaft (awbk) , dar alrashid lilnashri, aleiraqi, 1979
. eatif sulayman, maerifat albitrul fi aljazayir, dar altalieat liltibaeat walnushri, bayrut, 1974.
-eabd alqadir maeashu, alsiyasat albitruliat aljazayiriat wadawr alnaft fi altanmiat alaiqtisadiat fi aljazayar, munazamat al'aqtar alearabiat almusadirat lilbitrul, alkuayta, 1981
. l.f fasur, alnift fi alealami, tarjamatu: eadnan naja, manshurat euidat, birut, 1961
. ltifi alkhuli, ean althawrat fi althawrat wabialthawrati, dar alqadaya, bayrut, 1975
.muhamad almili, almaghrib alearabiu bayn hisabat alduwal wamatamie alshueuba, dar alkalimat lilnashri, alqahirati, 1981
.musaa bn eumra, tatawur almas'alat alnaftiat fi aljazayir 1890-1956, "almasadir " mijalatu, aljazayar, aleudadu8, ayar 2003
. nazili mueawad, alealaqat bayn aljazayir wafaransa " min aitifaqiaat ayfyan 'iilaa tamim albitrul " , markaz aldirasat alsiyasiat walastiratijiat bial'ahram, alqahirati, 1978.
-nawaf nayif asmaeil, tahdid asear alnaft alearabii alkham fi alsuwq alealamiati, dar alrashid, baghdad, 1981
harfi 'uwkunur, al'azmat alealamiat fi albitrul , tarjamatu: eumar makawi, dar alkatib alearabii liltibaeat walnashri, alqahirati, 1967
4- Alrasayil walatarih aljamieiati:
khalf alsaamaraayiy, almasaei alearabiat litawhid alsiyasiat alnaftiat 1959-1972 aitruhat dukturah ghayr manshurt kuliyat altarbia abn rushd, jamieat Baghdad,1999.
twfyq bilqasim ziani, dawr almahruqat fi tamwil altanmia " halat aljazayir ", risalat majistir ghayr manshuratin, jamieat batnati, aljazayar, 1995.
wamakanat qitae almahruqat aljazayirii fi daw' alwaqie alaiqtisadii alduwalii aljadid wafi 'ufuq alaindimam 'iilaa almunazamat alealamiat liltijarat , risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat aleulum alaiqtisadiat waeulum altasyir i dawr srayri bilqasim, jamieat alhaji likhadir "batinhi" , aljazayar, 2008,
aihmad, aiqtisadiaat suq alghaz aljazayirii "alwaqie walafaqi" , risalat majistir ghayr manshurtin, kuliyat al'iidarat walaiqtisadi, jamieat baghdad, 1983 faradi.

- manshurat almuhafazat alsiyasiat liljaysh alwatanii alshaebii "albitrul " , alsultat alaiqtisadiat 4, matbaeat almuhafazat alsiyasiati, aljazayar, 1972
6- almawsueat walmawaqie alalkitruniu:
1-Encyclopedia University corpus, Vol 1, Edition , 1990.
2-www Arab, enc